

# مجلة المستقبل العربى

أمريكا والعرب: تطور السياسة الأمريكية فى الوطن العربى

الحرب العالمية الثانية

تموز/يوليو 1981 - العدد 29

د. رؤوف عباس، أستاذ مساعد فى قسم التاريخ، جامعة القاهرة.

بنت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخاصة بالمنطقة العربية - حتى إعلان الحرب العالمية الثانية-على أساس حماية حقوقها التجارية ومصالح رعاياها، مع تجنب التورط سياسيا أو تحمل تبعات سياسية فى بلاد كانت تعدها - دائما - منطقة نفوذ أوروبى بالدرجة الأولى، وظلت أمريكا متمسكة بهذه السياسة حتى السنوات الأولى من الحرب، عندما دخلت طرفا فيها إلى جانب الحلفاء<sup>1</sup>، فازدادت لزاماتها السياسية والعسكرية، وتتنوعت اهتماماتها بالمنطقة العربية. ولم يعد إطار دورها السياسى فى المنطقة - قبل الحرب - يرضى مصالحها، ويعبر عن تطلعاتها تجاه المنطقة، فتخلصت منه، وراحت تبحث لنفسها عن إطار جديد لسياسة عربية تعبر عن المتغيرات التى خلقتها الحرب.

كان دور الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة العربية - إبان الحرب - دور القوة المعاونة للمجهود الحربى البريطانى، فكانت تقدم الامدادات والخدمات العسكرية والمدنية التى بلغت ذروتها بعد صدور قانون الاعارة والتأجير (آذار/مارس 1941). وتحت مظلة ذلك القانون، لعبت أمريكا دور الشريك لبريطانيا فى «ركز تموين الشرق الأوسط (Middle East Supply Centre (MESC» الذى أقيم بالقاهرة لتتسيق نقل المؤن اللازمة لبلاد المنطقة فى مواجهة الظروف الناشئة عن إغلاق البحر المتوسط فى وجه الملاحة التجارية.

غير أن ظروف الحرب زادت من حجم الدور العسكرى الأمريكى على الحدود الشرقية للمنطقة العربية، عندما اضطلعت بععبء مد القوات السوفيتية بالعون عبر إيران، مما تطلب وجودا عسكريا أمريكيا بالخليج العربى، تمثل فيما سمي بقيادة «الخليج الفارسى»، التى بلغ عدد أفرادها ما يزيد على 28 ألفا<sup>2</sup>.

## التطلعات النفطية الأمريكية

وكان لهذا الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج مغزاه الخاص، فقد ظل الخليج العربى - حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية - منطقة نفوذ بريطانية. ولكن ظروف الحرب التى جلبت الوجود العسكرى الأمريكى إلى هذه

<sup>1</sup> يذكر رايموند هير أن الولايات المتحدة لم تهتم بتكثيف تمثيلها الدبلوماسى فى مفوضية القاهرة-التي كانت قاعدة للعمل الدبلوماسى بالمنطقة خلال الحرب الثانية-إلا اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر 1940 بعد ما دخلت إيطاليا الحرب، ثم زادت من عدد الدبلوماسيين بالمفوضية بعد دخولها إلى جانب الحلفاء. أنظر:

Raymond A, Hare "The Great Divide. World War 2." Annals of The American Academy of Political and Social Sciences (Philadelphia), vol. 401 (May 1972): America and the Middle East.

<sup>2</sup> المصدر نفسه.

المنطقة الغنية بالموارد النفطية، كان من شأنها أن تمكن الولايات المتحدة من انتهاز هذه الفرصة النادرة لتدعم مصالحها النفطية في المنطقة وخاصة في السعودية والبحرين.

فقد لعبت الولايات المتحدة دورا هاما في تعويض نقص النفط في أوروبا الغربية نتيجة إغلاق قوات المحور للبحر المتوسط عام 1942 وظهور الغواصات الألمانية أمام مصادر النفط في البحر الكاريبي. وبحلول عام 1943، كان النفط الأمريكي يمثل أكثر من 70 بالمائة من موارد الطاقة المستخدمة في الحرب<sup>3</sup>. ونظرا لإستحالة إستمرار الإنتاج الأمريكي من النفط بنفس المعدلات التي دعت إليها ظروف الحرب، فقد رنت الولايات المتحدة ببصرها نحو الأقطار العربية الغنية بالموارد النفطية في الخليج والجزيرة العربية وأخذت الشركات الأمريكية - وخاصة تلك التي كانت تزاول نشاطها بالمنطقة - تضع دراسات عن الثروة النفطية في العالم بما في ذلك السعودية والخليج وانتهت إلى أن مركز الجاذبية في الإنتاج العالمي للنفط ينحسر عن منطقة البحر الكاريبي متجها صوب الشرق الأوسط - وخاصة منطقة الخليج - وأنه سوف يستمر في الانحصار حتى يتركز في تلك المنطقة<sup>4</sup>.

لذلك كان من الطبيعي أن يعلن الرئيس الأمريكي روزفلت (18 شباط/فبراير 1943) أن السعودية «أصبحت من الآن فصاعدا ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية». وفكرت الحكومة الأمريكية -جديا - في شراء امتيازات الشركات الأمريكية في المملكة السعودية، أو أن تأخذ على عاتقها -على الأقل - مهمة إدارة مشروع أنابيب النفط المقترح إقامته لربط مناطق الإنتاج في السعودية بالبحر المتوسط ( TAP Line ) فيصبح مشروعا حكوميا أمريكيا. ولم تتردد الحكومة الأمريكية في تقديم تأييدها السياسي للمصالح النفطية الأمريكية في السعودية (1942-1943)، وضمنت لتلك المصالح النفطية المساعدات المالية التي كانت تقدمها لابن سعود للتخفيف من غلواء الأزمة المالية التي عانت منها المملكة نتيجة توقف الحج.

و كان في مقدمة الاجراءات التي اتخذتها أمريكا لتدعيم مصالحها في السعودية، رفع درجة التمثيل الدبلوماسي في جدة، والتوسع في مد السعودية بالمعونات في إطار قانون الاعارة والتأجير، وإيفاد بعثات تجارية إلى المنطقة ترتب عليها زيادة المصالح التجارية الأمريكية في السعودية ودخول الأمريكان كمنافسين للإنجليز في تدريب القوات السعودية<sup>5</sup>.

وأدى إهتمام أمريكا بالسعودية إلى تزايد فرص الإحتكاك بالإنجليز، فعندما اقترح هل (Hull) وزير الخارجية الأمريكي - تعيين خبير أمريكي على رأس البعثة الاقتصادية للحلفاء إلى السعودية، اعترض ايدن-وزير الخارجية البريطاني - وذكر مناظره الأمريكي بأن العلاقات البريطانية-السعودية بالغة القدم، وبأن لبريطانيا مصالح اقتصادية وسياسية في تلك البلاد. واضطر الوزير الأمريكي إلى التأكيد على أن "المصالح الغالبة في الاقتصاد السعودي هي - بلا ريب -أمريكية ويفترض أن تستمر كذلك للعديد من السنين".

<sup>3</sup> Helmut Mejcher, American Oil Interests and Policies in Saudi Arabia and the Emirates of the Gulf in World War. 2, p. 2

<sup>4</sup> H. M. Sacher, Europe leaves the Middle East 1936-1954(London:1974), p. 395

<sup>5</sup> Foreign Relations of the United States (F.R.U.S). U.S. Department of State, Diplomatic Papers, vol.4, p.859

## التنافس التجارى الإنجليزى-الأمريكى

و بذلك كانت التطلعات الأمريكية فى الخليج والسعودية بداية لتنافس إنجليزى-أمريكى حول المنطقة فى أواخر الحرب، بل كان ثمة ما يشير إلى إمتداد التنافس بين الحليفين إلى الميدان التجارى على مستوى المنطقة العربية كلها، إذ أحس ممثلو أمريكا فى «ركز تموين الشرق الأوسط» - وكذلك زملاؤهم الإنجليز - باحتمال قيام مثل هذا التنافس من خلال عدة شواهد رصدتها كل فريق لصاحبه، وزاد المشروع الأمريكى لمد خط أنا بيب النفط عبر الجزيرة العربية من مخاوف الإنجليز، الذين اعتبروه تكتيكا سياسيا لارغامهم على الدخول مع الأمريكان فى مفاوضات حول المصالح النفطية فى المنطقة<sup>6</sup>.

وزاد من مخاوف الإنجليز ما بدا واضحا من اتجاه الأمريكان إلى اتخاذ مصر قاعدة للتجارة الأمريكية فى المنطقة العربية بعد الحرب<sup>7</sup>، ووقع فى يد السلطات البريطانية تقرير أمريكى يتضمن خطة شاملة لإعادة تعمير المنطقة العربية بعد الحرب، وضعها خبير أمريكى صهيونى هو د. إرنست برغمان - كان وثيق الصلة بالدوائر السياسية والعسكرية الأمريكية - تدور حول إيجاد نوع من تقسيم العمل الاقتصادى فى المنطقة تتحول بموجبه فلسطين إلى قاعدة صناعية، وتلعب بقية البلاد العربية دور منتج المواد الخام وسوق الصناعة الفلسطينية (الصهيونية). وفطنت الحكومة البريطانية إلى ما لتقرير برغمان من دلالات، وخاصة أن الدوائر السياسية الأمريكية كانت تدرسه بعناية، مما يعكس ما كانت تدبره أمريكا لرحضة بريطانيا عن المنطقة التى تعد -تقليديا- منطقة نفوذ بريطانى<sup>8</sup>.

و توضح الوثائق الأمريكية أن الولايات المتحدة كانت ترسم سياستها الخاصة بالمنطقة وهى تأخذ فى اعتبارها ما لحق بمكانة بريطانيا وهيبته من إضمحلال فى نظر شعوب المنطقة نتيجة الهزائم التى منيت بها فى السنوات الأولى للحرب، على حين ازدادت مكانة أمريكا علوا فى المنطقة. فلم يكن للثانية ماضى استعمارى أو سوابق عدوانية فى البلاد العربية، كما أن ظروف الحرب أقامت الدليل على أن بريطانيا تعجز عن البقاء فى المنطقة دون مساندة أمريكا، فضلا عن الأهمية العسكرية للمنطقة بالنسبة لأمريكا، إذ يمكن إقامة قواعد عسكرية فى السعودية بمنأى عن هجوم عدوانى سواء من البحر المتوسط أو من المحيط الهندى والبحر العربى. كذلك كان الأمريكان يعملون - بوعى تام - على اتخاذ «ركز تموين الشرق الأوسط» أداة لفتح الباب أمام التجارة الأمريكية فى المنطقة بعد الحرب<sup>9</sup>.

## رد الفعل البريطانى

ومهما كان الأمر، فقد أخذت بريطانيا تعد للعدة لرسم سياسة جديدة خاصة بالمنطقة العربية فى ضوء التغيرات الناتجة عن الحرب، فعقد «مجلس الحرب بالشرق الأوسط Middle East War Council» عدة جلسات لهذا الغرض (10-13 أيار/مايو 1943) برئاسة وزير الدولة البريطانى كايسى (Casey) لوضع أسس السياسة

<sup>6</sup> Ibid. ,vol. 5. p. 38 and vol. 4. p. 576

<sup>7</sup> Cordell Hull, The Memoires of Cordell Hull (New York: Macmillan, 1948), vol. 2, pp. 1515-1516

<sup>8</sup> "Great Britain. Foreign office, F. O. 371/39984. " Warren to Young, 4/1/1944"

<sup>9</sup> Great Britain, Foreign office, F.O. 371/35597. "Miles Lampson to Eden, 10/4/ 1943"

البريطانية في المنطقة لفترة ما بعد الحرب، بهدف ضمان الوجود البريطاني وتأمين المصالح البريطانية وتوصل المجلس إلى أن هذه السياسة يجب أن تدور حول أربعة محاور<sup>10</sup>:

1. إبقاء الأوضاع على ما هي عليه في فلسطين، مع عدم السماح للعرب أو اليهود بالاخلال بالتوازن القائم في فلسطين، وإصدار تصريح لتأكيد المبادئ الأساسية التي وردت بالكتاب الأبيض (1939) ومع الحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لهذه السياسة.

2. إلزام حكومة فرنسا الحرة بتوقيع معاهدتين مع سورية ولبنان على غرار المعاهدة الانجليزية-العراقية، تتمتع بمقتضاها الدولتان العربيتان بالاستقلال تمهيدا للتخلص من الوجود الفرنسي بالمنطقة نهائيا.

3. إستمرار مهمة «مركز تموين الشرق الأوسط» بعد الحرب، على أن يتحول إلى مجلس إقتصادي للشرق الأوسط ويتخذ شكل منظمة إقليمية تساعد دول المنطقة على حل مشاكلها الاقتصادية بالتعاون مع الولايات المتحدة.

4. إقامة شكل من أشكال الاتحاد العربي، على أن يكون اتحادا واهنا مفكك العرى، لامتنصاص التيار القومي السائد في المنطقة الذي يشكل خطرا على المصالح البريطانية، ويتولى هذا الاتحاد التنسيق السياسي بين حكومات المنطقة في فترة ما بعد الحرب وإذا تعذر تحقيق ذلك، تقرر أن تعمل بريطانيا على إقامة إتحاد «سوريا الكبرى» من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن.

غير أن وزارة الخارجية البريطانية إعترضت على اقتراح إدخال فلسطين ضمن إتحاد «سوريا الكبرى»، لما يترتب عليه من متاعب قد يثيرها اليهود ولذلك لن يكون الإقدام على مثل هذه الخطوة في صالح بريطانيا، كما حذرت من اتخاذ أى خطوة واسعة في إتجاه تحقيق الوحدة العربية<sup>11</sup>، ولإزاء هذا التباين في وجهات النظر بين مجلس الحرب بالشرق الأوسط والخارجية البريطانية، عقد إجماع في لندن برئاسة وزير الحرب، أسفر عن الاتفاق حول الخطوط العامة للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط كما حددتها مقترحات مجلس الحرب، مع استبعاد فكرة إقامة الاتحاد العربي، وتقرر مبدأ التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والدخول معها في مباحثات صريحة حول هذا الموضوع وصدق مجلس الوزراء البريطاني على هذه السياسة في منتصف تموز/يوليو 1943.<sup>12</sup>

### المحادثات السياسية الإنجليزية-الأمريكية

وهكذا أيقن الإنجليز أنه لا يمكن إرام أمر يتعلق بالمنطقة العربية دون الحصول على تأييد الأمريكان. أو بعبارة أخرى، دون إرضائهم بتحديد دور لهم في المنطقة دون المساس بالإستراتيجية البريطانية وخاصة أن أمريكا لم تعد تقنع بدور المتفرج في المنطقة.

وفى أوائل كانون الثاني/يناير 1944، بدأت السفارة البريطانية بواشنطن الاتصال بالخارجية الأمريكية حول الدخول في مباحثات رسمية بين الدولتين بشأن التعاون في الشرق الأوسط، تغطي مختلف الجوانب السياسية

<sup>10</sup> Great Britain, Foreign Office, F.O. 371/39984. "Warren to Young, 4/1/1944"

<sup>11</sup> F.R.U.S, U.S. Department of State, Diplomatic Papers, vol. 4. pp. 76-78

<sup>12</sup> Great Britain, Foreign Office, F.O. 371/34975. "Casey to Eden, 20/5/1943"

والاقتصادية ووافقت الخارجية الأمريكية من حيث المبدأ، ولكنها رأت أن تكون المباحثات «استطلاعية غير رسمية»، على ألا يتطرق البحث إلى المسائل البترولية التي يجب أن تقرد لها مباحثات خاصة وأصر الأمريكيان على إدراج مصر وتركيا واثيوبيا على جدول أعمال المباحثات<sup>13</sup>. ولكن الخارجية البريطانية إعتضت على تناول مصر واثيوبيا ضمن المباحثات، فقبل الأمريكيان ذلك. وبناء عليه، أعدت الخارجية البريطانية مذكرة تفصيلية تضمنت سياستها في الشرق العربي وأفغانستان وإيران، ليكون الجانب الأمريكي على بينة بوجهة النظر البريطانية، ولتتخذ هذه المذكرة كورقة عمل للمحادثات<sup>14</sup>.

و دارت المحادثات السياسية «الاستطلاعية غير الرسمية» بين الجانبين في الفترة من 11-26 نيسان/أبريل 1944، واستهلكت ببحث المسألة الفلسطينية<sup>15</sup>، فعرض الجانب البريطاني لسياسة بلاده الرامية إلى تجنب تصعيد الصراعات المحلية في فلسطين، والمحافظة على الأوضاع القائمة فيها حتى نهاية الحرب، مع استمرار العمل بالكتاب الأبيض (1939)، على حين تحدث الجانب الأمريكي عن الضغوط الصهيونية في الولايات المتحدة التي تسعى إلى إلغاء سياسة الكتاب الأبيض، وتحقيق الوطن القومي اليهودي بإعلان تأسيس الدولة اليهودية والبحث عن حل لمشكلة المهاجرين اليهود من أوروبا بفتح باب الهجرة إلى فلسطين، وتصنيع فلسطين حتى تصبح قادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من اليهود، فإذا تعذر ذلك - بسبب المقاومة العربية- يجب الفصل بين الفريقين المتنازعين بنقسيم فلسطين.

وردا على هذه المقترحات، أوضح الجانب البريطاني أن وعد بلفور «لا يلزم بريطانيا بإقامة دولة يهودية في فلسطين» وأن البت في المقترحات الخاصة بتوسيع نطاق الهجرة اليهودية أو تقسيم فلسطين يدخل في اختصاص مجلس الوزراء البريطاني، ولا تستطيع الخارجية وحدها أن تقطع فيه برأى. ولكن الخارجية البريطانية ترى «ضرورة إقامة دولة فلسطينية تضم العرب واليهود معا تحت شكل من أشكال الوصاية الدولية»، مع السماح بالهجرة اليهودية، بحيث لا يتجاوز تعداد اليهود بفلسطين مائة ألف نسمة. وبذلك لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق حول معالجة المسألة الفلسطينية.

ولننتقل المحادثات بعد ذلك إلى بحث أهم جوانب الخلاف بين الدولتين في المنطقة العربية وهي السعودية والبحرين<sup>16</sup>. فقدم الجانب البريطاني عرضا للمصالح البريطانية في السعودية وأكد إدراكه لأهمية المصالح النفطية الأمريكية المتنامية وأن بريطانيا لا تقف حجر عثرة في طريق تلك المصالح - كما يظن الأمريكيان - بل إن المسؤولين الإنجليز ذكروا للأمرء السعوديين أنهم يعترفون بالمصالح الأمريكية في مجال النفط، وأنهم لا يعترضون على تعامل السعوديين مع أمريكا.

أما الجانب الأمريكي فأكد على أن «للولايات المتحدة مصالح اقتصادية واستراتيجية في نفط السعودية تعادل المصالح الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية في نفط إيران» وأن السعودية ذات أهمية اقتصادية بالغة بالنسبة

<sup>13</sup> Great Britain, Foreign Office, F.O. 371/34971, "Minute by R. M. A. Hamlsey. 24 /5/1943"

<sup>14</sup> Great Britain, Foreign Office, F.O. 371/34975, "Note by Eden Submitting Recommendations as Regards to the British Policy in the Middle East, 15/7/1943"

<sup>15</sup> Great Britain, Foreign Office, F.O. 371/39984, "Eden to Halifax, Memorandum on the British Policy in the Middle East, 7/3/1944"

<sup>16</sup> Great Britain, Foreign Office, F.O. 371/39985, "Anglo-U.S. Conversations Regarding the Middle East, first meeting, 11/4/1944"

للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتطلع إلى تطوير صناعة النفط في تلك البلاد وأن كلا من السعودية وأمريكا تتطلعان إلى توطيد أواصر الصداقة بينهما، وتقوية العلاقات المشتركة بين البلدين.

وَننقل الجانبان إلى بحث مسألة المعونة المالية للسعودية، فأقترح الإنجليز توحيد المعونة المالية للسعودية على أن يتم تقديمها من خلال «مركز تمويل الشرق الأوسط»، وعرضوا فكرة إصدار عملة ورقية سعودية ترتبط بالاسترليني، يصدرها مجلس النقد السعودي يكون مقره في لندن أو القاهرة وتمثل فيه السعودية وبريطانيا وأمريكا. ولما كان الأمريكى يحرصون على بقاء العملة السعودية خارج دائرة الاسترليني لتجنب مصالحهم التجارية ما قد يترتب على ذلك من مشاكل بعد الحرب، فقد رفضوا المقترحات البريطانية بهذا الصدد.

واستطرد الجانبان في بحث نقاط الخلاف الأخرى حول السعودية، فتناولا مسألة المعونة الفنية للسعودية في الشؤون المالية والعسكرية وعرض الإنجليز لمطالب الملك عبد العزيز بتعيين مستشار مالى وآخر عسكري من المسلمين السنة، واقترح الإنجليز اختيار المستشارين من المسلمين السنة الهنود، على أن تشكل لجنتان إستشاريتان إحداهما للمالية والأخرى عسكرية، تتكون كل منهما من المستشار المسلم وعضوين آخرين أحدهما إنجليزى والآخر أمريكى، فلقى الاقتراح إستحسان الجانب الأمريكى.

وتطرقت المحادثات - بعد ذلك - إلى البحرين، فطالب الجانب الأمريكى بحق فتح قنصلية أمريكية بالمنامة لرعاية المواطنين الأمريكين الذين تزايدت أعدادهم بعد إنشاء مصفاة النفط الجديدة، واعترض الجانب الأمريكى على ادعاء الإنجليز أن السماح بإقامة قنصلية أمريكية بالمنامة يضر بالنظام السياسى الذى وضعته بريطانيا للخليج وأكد الأمريكان على أن للولايات المتحدة وضع فريد فى البحرين بحكم ما لها من مصالح نفطية فى الجزيرة، غير أن الجانب البريطانى أصر على موقفه واقترح أن يتولى القنصل الأمريكى بالظهران رعاية مصالح الولايات المتحدة بالبحرين، وذلك بصفة غير رسمية. فقبل الأمريكان الاقتراح البريطانى على سبيل التجربة، على أن يتم البحث عن حل بديل فى حالة فشل التجربة.

و طرحت مسألة الوجود الفرنسى فى سورية ولبنان على بساط البحث، فقرر الجانب الأمريكى أن الولايات المتحدة تستعد للاعتراف باستقلال سوريا ولبنان، وتعيين وزير مفوض فيهما بمجرد إعلان الاستقلال، واعترض على فكرة إخراج الفرنسيين من المنطقة التى اقترحتها الجانب البريطانى لسبر غور الأمريكان وأصر الجانب الأمريكى على ضرورة إحتفاظ الفرنسيين بصلاحيات إدارية فى سوريا ولبنان حتى تضع الحرب أوزارها، على أن يتحول القائد العام الفرنسى فى بيروت إلى سفير فوق العادة ولكن الجانب البريطانى رأى أن ينظم الفرنسيون علاقاتهم بالبلدين فى شكل معاهدة - على نحو ما فعلت بريطانيا مع مصر والعراق - وأن يتخذ الفرنسيون موقفا محددًا من مطالب الاستقلال فى البلدين حرصًا على مصالح الحلفاء فى المنطقة.

و قبل الجانب الأمريكى بالمقترحات البريطانية، ولكنه أعلن اعتراضه على ما تعهدت به بريطانيا لفرنسا الحرة فى اتفاقية لينتتون-ديغول (25-27 تموز/يوليو 1941) من أن يكون لفرنسا إمتيازات خاصة فى سوريا لبنان دون بقية الدول الكبرى، لأن ذلك يتعارض - فى رأيهم - مع أسس التعايش الذى طالبت به أمريكا فى المنطقة.

و كان الوفد الأمريكي قد اقترح اعتبار المنطقة العربية «منطقة تعايش لجميع الدول الكبرى دون تمييز» ردا على محاولات الجانب البريطاني إنتزاع إعترا ف أمريكا بالمنطقة العربية وتخومها منطقة نفوذ بريطاني، طالما كانت إهتمامات أمريكا بالمنطقة إقتصادية وثقافية بالدرجة الأولى.

وتناولت المحادثات موضوع التعاون الإلجيزي-الأمريكي لدعم إقتصاديات المنطقة فى إطار «المجلس الإقتصادى للشرق الأوسط (Middle East Economic Council (MEEC»، على أن يكون المجلس المقترح مؤسسة إنجليزية-أمريكية تقوم بتقديم المشورة الفنية لدول المنطقة فى المجال الإقتصادى. ووافق الأمريكان على المشروع، على أن يكون المجلس المقترح «منظمة إقليمية» تساهم فيها جميع دول المنطقة مساهمتها فى الأمم المتحدة، وتعتمد على جهود الكفائيات الفنية والعلمية المحلية، وتمولها دول المنطقة، ويقتصر دور الإنجليزو الأمريكان على تقديم المشورة الفنية<sup>17</sup>.

و فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الإلجيزية-الأمريكية بالمنطقة العربية، عبر الأمريكان عن عدم إكترائهم لتلك الضجة التى أثارها الدبلوماسيون الإنجليز بمصر والسعودية حول تزايد المصالح الأمريكية بالمنطقة، و منافستها التجارية لبريطانيا و حذروا الإنجليز من خطورة التمادى فى تلك الحملة التى قد تفرق السبل بالحليفين.

وعلى كل، لم يكن من المتوقع أن تعترف أمريكا بالشرق العربى منطقة نفوذ بريطاني، وكانت إستراتيجيتها تقوم على توسيع نطاق مصالحها الإقتصادية عامة والنفطية خاصة. ومن ثم كُن تركيز الأمريكان فى تلك المباحثات على مصالحهم الإقتصادية فى السعودية والخليج و على الدور الإقتصادى الذى يمكن أن يلعبوه فى المنطقة بعد الحرب، وطرحهم لمبدأ التعايش السلمى بين الدول الكبرى فى المنطقة، بدلا من الاعتراف بها مرتعا للنفوذ البريطانى وحده. كل ذلك فى إطار محادثات سياسية إستطلاعية غير رسمية، حتى يتجنبوا الإلتزام بشىء محدد يقيد حركتهم بعد الحرب.

### المحادثات النفطية الإلجيزية-الأمريكية

و بنفس الأسلوب، أدار الأمريكان دفة المحادثات الاستطلاعية النفطية التى جرت بينهم وبين الإنجليز على المستوى الفنى أولا، ثم المستوى الوزارى أخيرا. فى المحادثات التى دارت بين خبراء البلدين بواشنطن (13 نيسان/أبريل-3 أيار/مايو 1944)، إستعرض الطرفان المصالح النفطية البريطانية والأمريكية بالمنطقة، وتوصلا إلى المبادئ التالية<sup>18</sup>:

1. يجب أن يقوم استغلال الموارد النفطية العالمية على أساس المساواة والترشيد فى جميع المناطق التى تحتوى على ثروات نفطية.
2. يجب أن يحقق استغلال الموارد النفطية المنفعة القصوى للبلاد المنتجة (وخاصة البلاد المتخلفة التى لم تكن مؤهلة لتحقيق النضج الإقتصادى بجهودها الذاتية)، ولذلك يجب أن يوفر استغلال النفط على يد الحكومتين قدرا من التطور الإقتصادى للبلاد الأجنبية التى تتمتع فيها الحكومتان بامتيازات نفطية.

<sup>17</sup>. Ibid, "Second meeting, 12/4/1944".

<sup>18</sup> Ibid, "Fourth meeting. 18/4/1944".

3. يجب أن يكون من حق الشعوب والأمم الحصول على الموارد النفطية بسهولة ويسر في إطار ميثاق الاطلنطي، على أن يخضع ذلك للشروط التي توضع لضمان الأمن الجماعي.

4. إقرار جميع الأطراف المعنية بمبدأ تكافؤ الفرص في أعمال التنقيب عن النفط واستغلاله في مناطق الامتيازات الحالية، دون أن يترتب على ذلك تدخل أحد الطرفين في نشاط الطرف الآخر، أو وضع قيود سياسية تحد من الحركة في هذا المجال.

5. تتعهد الحكومتان الأمريكية والبريطانية ورعاياهما باحترام عقود الامتياز الحالية، وبعدم التعرض للحقوق التي تولها تلك العقود لاصحابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

6. لا يجب أن تضع الشركات أو الحكومات العراقية أمام خطط التوسع في استغلال الموارد النفطية أو تطويرها على نطاق واسع.

وإنفق الطرفان -من حيث المبدأ- على عقد اجتماع سنوي لمناقشة المسائل المتعلقة بإنتاج النفط ونقله وتوزيعه. غير أن الحكومة البريطانية ترددت في الدخول في المرحلة الثانية من المباحثات، ثم ما لبثت أن اضطرت إلى الاستجابة لطلب الحكومة الأمريكية، فدارت محادثات طويلة بين الجانبين على المستوى الوزاري، انتهت بالتوقيع على مبادئ التعاون البترولي (8 آذار/أغسطس 1944).

غير أن كل الجهود التي بذلت للوصول إلى هذا الاتفاق ذهبت أدراج الرياح، فعندما أرسل الرئيس روزفلت نص الاتفاقية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي للتصديق عليها، عارض ممثلو الشركات النفطية الأمريكية في الولايات الجنوبية هذه الاتفاقية، وأقنعوا مجلس الشيوخ بأنها تعد بمثابة احتكار (كارتل) دولي، فرفض المجلس التصديق عليها<sup>19</sup>.

### السياسة الأمريكية الجديدة

وبذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المحادثات الاستطلاعية السياسية النفطية دون أن تلتزم بشيء نحو بريطانيا - الدولة ذات المصالح التقليدية في المنطقة العربية - وذلك أصبح باستطاعتها أن تضع إطار سياستها الخاصة بالمنطقة بما يخدم مصالحها وحدها، وقد وقع على عاتق اللجنة التنفيذية للسياسة الاقتصادية بالخارجية الأمريكية تحديد معالم السياسة الأمريكية الجديدة، فأنجزت مهمتها في 20 آب/أغسطس 1945، قبل أن تضع الحرب أوزارها بقليل. وعمت الحكومة الأمريكية تلك الخطة السياسية على بعثاتها البلماسية في المنطقة في صورة مذكرة تفصيلية بالغة السرية<sup>20</sup>.

و قد حددت المذكرة أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة على النحو التالي:

19 Mejcher, American-Oil Interests and Policies in Saudi Arabia and the Emirates of the Gulf in World War 2, pp 17 – 18.

20 ليطاعت الخارجية البريطانية الحصول على نص تلك المذكرة عن طريق الوزير المفوض الأمريكي في كابول، وقد اعتمدنا هنا على النص كما ورد بالوثائق البريطانية، أنظر:

Great Britain, Foreign Office, F.O. 371/45267 “Squire to Baxter, 1/6/1945”.



1. تدعيم المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية لضمان السلام والأمن فى المنطقة على أساس حسن الجوار.

2. الإعراف بحق الشعوب فى اتباع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ترغب فيها.

3. ضمان تكافؤ الفرص بين الدول على قدم المساواة، ونبذ سياسة الانغلاق أو التمييز فى التجارة والنقل، والتأكيد على حرية التفاوض مع أقطار المنطقة، سواء من خلال المؤسسات أو الوكالات الحكومية أو التجارية الخاصة ذات المصلحة فى ذلك، بغض النظر عن النظم السياسية القائمة.

4. توفير الحماية لجميع المواطنين الأمريكيين فى المنطقة، وتوسيع نطاق الحقوق الاقتصادية الأمريكية الحالية واحتمالاتها المستقبلية.

و أكدت المذكرة على أن السياسة الأمريكية فى المنطقة تتجه نحو مساعدة الدول المستقلة فى الحفاظ على استقلالها، وتشجيع الدول الأخرى - بالطرق المناسبة وفى الوقت الملائم - على تحقيق استقلالها. ورأت إتخاذ الاجراءات التالية لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ:

(أ) تقديم معونات مناسبة لدول الشرق الأوسط التى تتطلع إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها. بما يترتب على ذلك من زيادة القوة الشرائية فى تلك الدول، وزيادة الاستقرار الاقتصادى والسياسى فيها، ولتحقيق ذلك يجب محاولة:

- توفير القروض التى توجه إلى الأغراض الاقتصادية الانتاجية فى تلك البلاد.
- تشجيع الجهود الرامية إلى إلغاء جميع القيود والضوابط التى تعوق حرية إنتقال التجارة والسلع من بلاد الشرق الأوسط وإليها، وعقد اتفاقيات تجارية مع هذه الدول تتعلق بالتعريف الجمركية لفتح الطريق أمام السلع الأمريكية ومساعدة تلك الدول على زيادة حجم تجارتها مع الولايات المتحدة.
- تزويد البعثات الدبلوماسية والفنصلية بالخبراء الأكفاء فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة على وجه السرعة، لإعداد التقارير الدورية عن تلك المجالات فى بلاد المنطقة ورصد التطور فيها، وذلك لتسهيل مهمة تقديم المعونات الفنية والاستشارية لتلك البلاد، ومد المؤسسات الأمريكية التى تمارس نشاطها فيها بالمعلومات الدقيقة عنها.
- تشجيع دول المنطقة على إقامة منظمة خاصة لمساعدتها على النهوض بالزراعة والنقل والمواصلات والصحة العامة وغيرها، على أن يستلهم هذا التشجيع تجربة التعاون الاقتصادى الذى مارسته الولايات المتحدة فى المنطقة خلال الحرب.
- المشاركة فى اقتصاديات المنطقة، بالاستجابة لطلبات المساعدة الفنية والاستشارية، لأن ثمة ما يؤكد أن دول المنطقة سوف تتجه صوب الولايات المتحدة طلبا لهذه المساعدات بدرجة متزايدة، وتلبية هذه الطلبات يدعم مكانة الولايات المتحدة فى المنطقة ويخدم مصالحها.

(ب) يجب أن يكون التنسيق المتبادل "دعامة سياستنا الاقتصادية وسياسات الدول الأخرى صاحبة المصالح في المنطقة وخاصة بريطانيا والاتحاد السوفييتي وفرنسا. وبصفة عامة يجب أن نعمل من أجل ضمان الحرية الاقتصادية -دون تمييز- في جميع المسائل المتعلقة بالتجارة والترانزيت، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، وفقا للأهداف العامة لسياستنا التجارية كما تعبر عنها المادة السابعة من اتفاقية المعونة المتبادلة والإعلان المشؤك الصادر في 1941".

ويجب أن يكون الهدف النهائي تطوير موارد المنطقة بعيدا عن الممارسات الاستغلالية والتمييز والسيطرة "التي سببت الخلافات بين الدول في المناطق المتخلفة في الماضي".

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتأهب للسيطرة على الشرق العربي، متخذة من المصالح الاقتصادية ركيزة للتحرك السياسي، بعد أن استكشفت نيات بريطانيا من خلال المحادثات السياسية النفطية-غير الرسمية-التي أجرتها معها. وكانت-على ما يبدو-تريد أن تنبه الإنجليز إلى حقيقة أن إفرادهم بالمنطقة أمر لا يمكن القبول به في ضوء المتغيرات التي جاءت بها الحرب العالمية الثانية، فهي تريد المنطقة العربية مفتوحة على مصراعها أمام مصالحها الاقتصادية، ولذلك أبت الاعتراف بالامتيازات التي خلعتها كل من بريطانيا وفرنسا على نفسها، وهو ما لم يدخله الإنجليز في حساباتهم عندما خططوا لسياستهم في المنطقة بعد الحرب.

وظل الإنجليز -حتى اللحظات الأخيرة- يظنون أن باستطاعتهم إحتواء الأطماع الأمريكية في إطار من التعاون الثنائي، وغاب عنهم أن الحرب العالمية الثانية قد غيرت من موقف الولايات المتحدة حيال المنطقة، وزادت من تطلعاتها تجاهها، كما نقلت لواء قيادة الغرب إلى أمريكا التي أخذت تتأهب لترث القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة العربية التي ضمت معظم احتياطات البترول العالمية. وأمريكا إذ تسعى لذلك لا تلجأ إلى الصدام المباشر، فقد ولي زمانه، وإنما تلجأ إلى أسلوب الزحف الوئيد، وخطب ود الشعوب بدعوى تشجيع الاستقلال الوطني والعمل على تفويض دعائم الأنظمة السياسية التي ارتبطت -تقليديا وتاريخيا - ببريطانيا، أو-على الأقل- إجتذابها نحو آفاق جديدة من التعاون مع أمريكا، وإبقاء الاتحاد السوفييتي بعيدا عن المنطقة.